وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعه بابل - كليه الادارة والاقتصاد
قسم علوم مالية والمصرفية

دور الادوات الكمية للسياسة النقدية للتأثير في حجم الائتمان المصرفي في العراق (٢٠١٠-٢٠٢١)

بحث تقدم به الطالبين

هدى حسين كريم
عيسى إياد محمد

الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بابل وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريس في العلوم المالية والمصرفية

بـــــأشراف

مصطفى حبيب العمّاري

٢٠٢٤م

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

(أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأٓخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ)

صدق الله العلي العظيم

(الزمر : ٩)

الاهداء

الحمدلله وكفى والصلاة على الحبيب مصطفى وأهله ومن وفى اما بعد:

الحمدلله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية لمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح وبفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وادامهما نوراً لدربي..

الشكر والتقدير

الحمدلله رب العالمين والصلاة على نبي الرحمة محمد وآل بيته الميامين يسرني تقديم الشطر والامتنان لكل من اسهموا في إنجاز هذا العمل بشكل مباشر أو غير مباشر لكم مني كل التقدير

والاحترام جزاكم الله خيراً واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين..

قائمة المحتويات

التسلسل	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	١
٢	منهجية البحث	٢
	المطلب الاول :السياسة النقدية	٢
٤	اولاً :تعريف السياسة النقدية	٣
٥	ثانيا: أهداف السياسة النقدية	٤
٦	ثالثا: أدوات السياسة النقدية	٥
٧	المطلب الثاني: الائتمان المصرفي	٦
٨	اولاً : مفهوم الائتمان المصرفي	٦
٩	ثانيا: سمات الائتمان المصرفي	٦
١٠	ثالثا: أشكال الائتمان المصرفي	٧
١١	المطلب الثالث: آثار أدوات السياسة النقدية الكمية في حجم الائتمان المصرفي	٨
١٢	المطلب الرابع : تحليل واقع تأثير الأدوات الكميه على الائتمان المصرفي في العراق	١٣
١٣	الاستنتاجات	١٨
١٤	التوصيات	١٩
١٥	المصادر	٢٠

قائمة الجداول

التسلسل	الموضوع	الصفحة
١	تحليل الادوات الكمية للسياسة النقدية (٢٠١٠-٢٠٢١) اولاً سعر الصرف	١٣
٢	ثانيا نسبة الاحتياطي القانوني	١٤
٣	ثالثا سعر الخصم	١٥
٤	رابعا عمليات السوق المفتوحة	١٦
٥	تحليل الائتمان المصرفي	١٧

المستخلص

سعى البحث لبيان مدى فاعلية السياسة النقدية في التأثير بحجم الائتمان المصرفي من خلال تحليل واقع تأثير الأدوات الكميه على الائتمان المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠ /٢٠٢١ اذ يعد استقرار النظام المالي احد الاهداف الرئيسة التي حرص البنك المركزي العراقي على تحققها جنبا الى جنب مع الاهداف الاخرى لضمان اداء فعال لجميع الوحدات الاقتصادية ،ولقد توصل الباحث الى أهم الاستنتاجات وكان أبرزها تعد السياسة النقدية من المؤثرات الاقتصادية في حجم وكلفة الائتمان المصرفي، فمن خلال استخدام أدواتها التي تأثر على سيولة المصارف التجارية، وبالتالي على قدرتها في منح الائتمان اما اهم التوصيات كانت تقديم الائتمان طويل الأجل، لأن هذا النوع من التمويل يقدم للمشاريع الاستثمارية وبالتالي يسهم في زيادة استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية وتحقيق التراكم الرأسمالي ومن ثم دعم عملية التنمية الاقتصادية.

المقدمة

تواجه المصارف تحديات ومنافسة أخذت طابعاً دولياً بعد توجه أغلب اقتصاديات العالم نحو اقتصاد السوق والانفتاح وتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية ، وهذه التحديات ألزمت المصارف في مواكبة التطورات والعمل على المصارف وتطويرها بالأنظمة المحاسبية الحديثة ونظم الإدارة الحديثة وتطوير تكنولوجيا المعلومات المصرفية والمالية لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحقيق عوائد مرتفعة ، وهذا بدوره يؤدي إلى الاهتمام بالوظيفة الائتمانية للمصرف لأنها المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى وبدون الائتمان المصرفي يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد لذلك يعد الائتمان المصرفي من الدعامات الأساسية المعتمد عليها من قبل اقتصاديات العمل فضالً عن استخدامه من قبل أفراد المجتمع عن طريق شراء ما يحتاجونه من السلع والخدمات وبطرق سهلة وسريعة، وكذلك يستخدم من قبل الحكومات لغرض تحويل البرامج المختلفة ، فضالً عن استخدامه وبشكل كبير من قبل المنشآت من أجل تسهيل تنفيذ الإعمال التجارية المتمثلة بعمليات البيع والشراء ، وبناءا على ذلك البد من تفعيل السياسة النقدية من قبل السلطة النقدية للسيطرة على الائتمان المصرفي وكلفة ذلك الائتمان من خلال بيان اثر أدوات السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في التعرف على السياسة النقدية وأدواتها وتأثير هذه الأدوات على حجم الائتمان المصرفي والتعرف على أهم أهدافها ووضع الحلول المناسبة لتشجيع النمو الاقتصادي وللمحافظة على استقرار المستوى العام للاسعار.

وتوضح واقع السياسة النقدية وطبيعتها وآثارها الغير مباشرة.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث بمعرفة الاثار السلبية للسياسة النقدية و ابرز التحديات التي تتعرض لها.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها

١-التعرف على السياسة النقدية وأثرها على اقتصاد البلد.

٢-معرفة أدوات السياسة النقدية.

٣-اثار أدوات السياسة النقدية الكمية بحجم الائتمان المصرفي.

٤- معرفة مفهوم الائتمان المصرفي وعلاقته بالسياسة النقدية.

منهجية البحث

اعتمد الباحث اسلوب التحليل الوصفي الكمي من خلال العلاقة بين الأدوات الكميه والائتمان المصرفي.

هيكلية البحث

الوصول الى تحقيق اهداف البحث قسم البحث الى اربعة مباحث تناول المبحث الاول السياسة النقدية تعريفها و بيان أهم ادوات السياسة النقدية، المبحث الثاني تناولنا فيه مفهوم الائتمان المصرفي و وانواعه، المبحث الثالث درسنا فيه آثار السياسة النقدية الكمية بحجم الائتمان المصرفي، المبحث الرابع درسنا فيه تحليل واقع تأثير الأدوات الكميه على الائتمان المصرفي في العراق.

المطلب الاول : الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

اولا : تعريف السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية. ١ .

- كما نجد انها "الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض او التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسة الرقابة على النقود وعلى معدلات الفائد."٢
- تعرف بمجموعة الإجراءات والتدابير اللازمة التي تسمح بتدخل البنك المركزي ،مستخدما كل الياته النقدية للتأثير على حجم الائتمان المصرفي في إطار توسعي أو تقييدي، تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية. [13]

---

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ٢٠٠٣ص ١١١.

٢- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،٢٠٠٥ ، ص ٥٣.

عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد الجزئي والمصرفي، الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،٢٠٢

٣- عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد الجزئي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ٢٠٢١ ص ١٥٠ .

ثانيا :أهداف السياسة النقدية

هناك العديد من الاهداف التي تسعى لها السلطة النقدية(البنك المركزي) من اجل تحقيقها لفلسفة السلطات النقدية ومن اهم تلك الاهداف والتي تختلف أولوياتها تبعاً لفلسفة السلطة النقدية ويمكن اجمالها كما يأتي:

١-المحافظة على استقرار المستوى العام لأسعار.

تسعى السياسة النقدية إلى محاربة التغير في مستوى الأسعار واتجاهها نحو الارتفاع من أجل إذ أن ارتفاع الأسعار يحقق نفعاً تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، للمدينين على حساب الدائنين بسبب عدم تكيف أسعار الفائدة مع ارتفاع مستويات الأسعار، مما يوثر على إعادة توزيع الثروة بين الدائن والمدين، وتهدف السياسة النقدية الى التأثير في عرض النقد نحو التوسع او الانكماش، من اجل التأثير في القوة الشرائية للمجتمع، اذ ان الهدف من زيادة القوة الشرائية للمجتمع هو زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الانتاج والنمو الاقتصادي واذا كان العكم تقوم السلطات النقدية بتخفيض القوة الشرائية. ١

٢-تحقيق مستوى عالي من الاستخدام :

ان من أهم الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو أيضا تحقيق مستوى عال من الاستخدام والتشغيل، والهدف من ذلك أن تحرص السلطة النقدية على جعل النشاط الاقتصادي عند مستوى عالي من التوظيف، وذلك عبر تحفيز النشاط الاقتصادي والحفاظ على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

3الحقيقي بالشكل الذي يوازي معدل نمو عرض النقد ومحاولة الوصول الى اعلى مستوى ممكن من التوظيف الامثل للموارد الطبيعية والبشرية. ٢4

٣-تشجيع النمو الاقتصادي :

إن تحقيق النمو الاقتصادي هو هدف تسعى له جميع الاقتصادات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويقصد بالنمو زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد وبالتالي زيادة متوسط دخل الفرد، وتسعى الدول إلى تحقيق هذا الهدف بغية زيادة دخول الأفراد ورفع مستوى معيشتهم ورفاهيتهم وذلك من خلال إشباع حاجاتهم الضرورية وتحسين وضع ميزان المدفوعات والحصول على كمية أكبر من العملات الأجنبية.٣

إن دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار باعتباره واحد من أهم محدداته ، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في حجم الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية ومن ثم تأثيرها على عرض النقد سوف ينعكم ذلك على

١.توماس ماير، جيمس. ، دوسينبري، روبرت ز. أليير، النقود والبنوك والاقتصادي، ترجمة أ.د السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض،،ص٤٨٩.

٢-عوض فاضل إسماعيل الدليمي، نقود وبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩٠،ص ٥٨٦.

٣-عوض فاضل إسماعيل الدليمي ،مصدر سابق.

معدل الفائدة وهذا بدوره يتحكم في حجم الاستثمار وحجم الإنتاج ومستوى التوظيف ورفع مستوى دخول الأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية.

٤-تعمل على تحسين ميزان المدفوعات

يقصد بميزان المدفوعات هو حساب أو سجل لجميع المدفوعات والمقبوضات المتعلقة بالقيم المالية للمعاملات التي تجري بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وبذلك أصب هدف السياسة النقدية إضافة إلى ضبط التوازن الداخلي تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، مما يتطلب من البنك المركزي متابعة مستمرة لميزان مدفوعات البلد واحتياطاته النقدية، وذلك لما لهذه الاحتياطيات من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية لبلد. وذلك من خلال التدخل الحر من التوسع في حجم القروض المفتوحة للوحدات الاقتصادية غير المصرفية من اجل خفض الاستيرادات، وكذلك عبر خفض حجم الائتمان المصرفي الذي يؤدي الى انقاص سيولة هذه الوحدات الاقتصادية.[51]

ثالثا :أدوات السياسة النقدية:

يقصد بأدوات السياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في التأثير على عرض النقد وتنظيم وتوجيه الائتمان وفقا للموقف النقدي، من خلال تحكمها في حجم السيولة النقدية التي تحتفظ بها المصارف ومن ثم التحكم في قدرة هذه المصارف على منح الائتمان وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي يرمي البنك المركزي لتحقيقها.٢

الادوات الكمية او العامة (غير المباشرة) للسياسة النقدية

ان هذه الادوات تسعى الى التأثير في كمية الائتمان وليس في نوعية الائتمان، أي بمعنى التأثير في مقدار الاحتياطيات الموجودة لدى الجهاز المصرفي وقد اتصفت هذه الأدوات بأنها غير مباشره،أي ان تأثيرها في عرض النقد لا يكون تأثير مباشراً ، إنما يكون التأثير اولا في المصارف ومن ثم تؤثر هذه المصارف في الائتمان واخيرا يتم التأثير في عرض النقد .٣

تنقسم الادوات الكمية (الغير مباشرة)للسياسة النقدية الى:

1. سعر إعادة الخصم
2. عمليات السوق المفتوحة
3. الاحتياطي القانوني

١.د أحمد عبده محمود ، الموجز في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة،١٩٧٠ ، ص ١٢١.
٢. القطابري، محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، (نظرية، تحليلية، قياسية)، دار غيداء للنشر، عمان، الاردن، ط،٢٠١١.
٣-القريشي ، علي حاتم عبد، تفعيل ادوات السياسة النقدية في الاقطار النامية مع الاشارة للعراق للمدة ٢٠٠١-١٩٩٠ ،رسالة ماجستير الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد،

المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

اولاً مفهوم الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي أداة تمويل مهمه وفعاله، يعمل على تحويل الموارد المالية من المودعين إلى المقترضين وبالتالي يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي ، وللائتمان المصرفي مفاهيم عديده، والائتمان هو عباره عن الترتيبات والإجراءات التي تمكن الأفراد والهيئات من الحصول على منتجات لم يتم إنتاجها بواسطتهم وأنما بواسطه أفراد اخرين. ١

يعرف الائتمان على أنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص معين عندما يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيها لفتره محدده متفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بالتزاماتهِ لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض والذي يتمثل بالفوائد والعمولات والمصارف.

ثانيا سمات الائتمان المصرفي

1. يعد الائتمان المصرفي وسيلة ملائمه لنقل واستعمال الأموال من شخص لآخر اي انه واسطه للتبادل، فمن خلال الائتمان المصرفي يمكن تحويل مدخرات الأفراد والمنشآت و الحكومية إلى من يحتاجها أو يستطيع استثمارها في الانتاج والتوزيع. ٢
2. يؤدي الائتمان المصرفي إلى عدم الاحتفاظ بمبالغ كبيره دون استعمالها بقصد الانتظار للمستقبل، فالفائض النقدي قابل للاستخدام عن طريق الائتمان المصرفي، اذ تستفيد المنشآت والافراد وقت الحاجة. [6]

١-صلاح الدين السيسي، قضايا مصرفيه معاصره، الائتمان المصرفي ، الضمانات المصرفيه، الاعتمادات المستنديه، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤ ص ،١٥ .

٢-زياد عبد النجم السوداني، اثر التحليل الائتماني على أداء أنشطه المصارف التجارية ،م مجله الادارة والاقتصاد ،العدد ١٠٣،٢٠١٥، ص ١٩٩ .

[7]ثالثاً : أشكال الائتمان المصرفي

يقسم الائتمان المصرفي إلى أشكال عديده وفقا لطرق استخدامه من قبل المصارف منها الاتي:

1. الائتمان النقدي المباشر:

يعد الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف والتوظيف الأكثر اهميه من قبل اداره الائتمان والأكثر ربحيه، ومضمون هذا الشكل من الائتمان هو قيام إدارة الائتمان في المصرف بمنح مبالغ نقدية مباشره لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحدده بعقد الائتمان. ١

فالتسهيلات الائتمانية النقدية تشمل جميع الأرصدة القائمة لجميع انواع التسهيلات النقدية، وعمليات التمويل المباشر (جاري، مدين، اوراق تجاريه مخصوصه، سلف وقروض واي تسهيلات اخرى) مقدمة من المصارف التجارية لجميع القطاعات الاقتصادية.

للائتمان النقدي المباشر عدة انواع منها ما يأتي:

- القروض والسلف
- السحب على المكشوف (الجاري المدين)
- خصم الاوراق التجارية (الكمبيالات المخصومة)

2. الائتمان التعهدي الغير مباشرة

يختلف الائتمان التعهدي عن الائتمان النقدي من حيث عدم استعمال النقد بشكل مباشر، الائتمان التعهدي يشمل الاعتمادات المستنديه وخطابات الضمان المقدمة من قبل المصارف التجارية بمختلف القطاعات الاقتصادية.

اي توفير الأموال اللازمة لوحدات العجز المالي من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والافراد وفتح الاعتمادات المستنديه وإصدار خطابات الضمان المقدمة من قبل المصارف التجارية بمختلف القطاعات الاقتصادية. ٢

للائتمان التعهدي انواع تتمثل بالاتي

- الاعتماد المستندي
- خطابات الضمان (الكفالات المصرفية)

---

1. علياء كاظم عيال السعيدي السياسة الائتمانية للمصارف العراقية الواقع والافاق، دراسه تحليليه للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٤،ص٥.
2. .جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث النشرة السنوية، ٢٠٠٩.

المطلب الثالث

آثار أدوات السياسة النقدية الكمية في حجم الائتمان المصرفي :

ينصب عمل الاداوت الكمية او وسائل الرقابة الكمية الى التأثير في جميع انواع الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر عن مجالات استعمالاته ، ويستطيع البنك المركزي ان يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة الى الودائع باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي سياسة معدل اعادة الخصم وسياسة السوق المفتوح وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني وسنتناول كل اداة على حدة فيما يلي:

اولاً : أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة او الكميه .

١-سعر الخصم التأثير بحجم الائتمان المصرفي.١

وان لهذه الأداة تأثير في حجم وكلفة الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية ويكون ذلك من خلال قناتين هما-:

أ . قناة سعر الفائدة: عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم من اجل تحقيق أهداف معينة، فأن هذا الأجراء يزيد من كلفة أقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي ، فتقوم البنوك التجارية بنقل هذه التكلفة عن طريق رفع أسعار الفائدة على قروضها المقدمة لإفراد مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان من قبل الأفراد لدى البنوك التجارية وبالتالي ينخفض حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية.

والعكس يحد عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم من اجل تحقيق هدف اقتصادي معين. فعندما يخفض البنك المركزي من سعر الخصم نتيجة لذلك تقوم البنوك التجارية ب تخفيض سعر الفائدة لديها ومن ثم يزداد الطلب على الائتمان المصرفي وبالتالي يزداد حجم الائتمان الممنوح،

والتالي يزداد الطلب على الائتمان المصرفي وذلك نتيجة انخفاض سعر الفائدة الذي يعد أحد التكاليف الإنتاجية مما يشجع على زيادة الاستثمار والإنتاج.

[9]ب. قناة سيولة البنوك التجارية: نلاحظ من خلال هذه القناة انه عندما ينخفض سعر خصم البنك المركزي سيشجع البنوك التجارية على خصم ما لديها من أوراق مالية وتجارية مما يؤدي إلى ارتفاع سيولة البنوك التجارية وزيادة قدرتها على من الائتمان ومن ثم زيادة حجم الائتمان المصرفي.

١-وداد يونس يحيى النظرية النقدية النظريات والسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١ ،ص ١٣٤.

.

ويحدث العكس تماماً عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى قلة لجوءالبنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من أوراق تجارية مما يعني انخفاض سيولة البنوك التجارية وبالتالي انخفاض قدرة البنوك التجارية على من الائتمان ومن ثم انخفاض حجم الائتمان المصرفي الممنوح.

٢-فاعلية سعر الخصم في التأثير بحجم الائتمان المصرفي وكلفته-: ١

تعد أداة سعر الخصم قليلة الفاعلية في التأثير في حجم الائتمان المصرفي وكلفته في الحالات التالية:

عندما تتوافر لدى البنوك التجارية سيولة عالية تستطيع هذه البنوك التوسع بالائتمان بالاعتماد على مواردها الذاتية، كذلك أن رفع سعر الفائدة للإيداع كأجراء تتخذه البنوك التجارية مما يشجع الأفراد على زيادة ودائعهم مما يزيد من سيولة البنوك التجارية ويزيد من قدرة البنوك التجارية على من الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي.

-أن سياسة سعر الخصم قد ال تؤثر على طلب الائتمان من قبل الأفراد عندما تقوم البنوك التجارية برفع سعر الفائدة على الإقراض بعد نفقة الدين تمثل جزء ضئيلاً من نفقة الإنتاج . وما دام المنتج يستطيع أن يعوض هذه الزيادة في سعر الفائدة عن طريق رفع الإنتاجية أو رفع أسعار السلع المنتجة ألان المنتجون يقارنون بين نفقة الدين والعائد المتوقع من الطلب على منتجاتهم. كذلك يصب اثر هذه الأداة ضعيف عندما تكون [10]

توقعات الأفراد متفائلة، فعندما تقوم البنوك التجارية برفع سعر الفائدة كاقتراض (كلفة)فأن الأفراد يزيدون من طلبهم على الائتمان نتيجة لتوقعاتهم بأن أسعار منتجاتهم سوف ترتفع بالمستقبل وكذلك غالباً توقعاتهم بزيادة أرباحهم وزيادة الطلب على منتجاتهم، ألنه ما تكون المدة التي يرتفع فيها سعر الخصم هي مدد تضخمية.

-يتطلب نجاح هذه الأداة توفر سوق مالية ونقدية متطورة، في الأقطار النامية عموماً والأقطار التي تعاني من ضيق في سوق الخصم وقلة انتشار الأوراق العربية خصوصا تجارية والمالية.ً

يتوقع نجاح هذه الأداة إذا أسندت بعمليات السوق المفتوحة.

١-مصطفى رشيد شيحة الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية ، بيروت.

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة

يقصد بها أن يدخل البنك المركزي في السوق النقدية والمالية كبائع أو كمشتري لأوراق المالية الخاصة والحكومية وخاصة السندات.

عمليات السوق المفتوحة في التأثير بحجم الائتمان المصرفي

عندما يدخل البنك المركزي كمشتري لأوراق المالية فيقوم بالشراء أما من القطاع المصرفي(بنوك تجاري) مما يعني زيادة سيولة البنوك التجارية أو من الأفراد مما يعني زيادة سيولتهم ومن ثم زيادة إيداعاتهم لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة سيولتها ومن ثم زيادة قدرة البنوك التجارية على من الائتمان وبالتالي زيادة حجم الائتمان المصرفي.

ويحدث العكس عندما يدخل البنك المركزي كبائع لأوراق المالية مما يعني امتصاص السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية والأفراد نتيجة لاستبدال أصولهم المالية بأصول سائلة (النقود) ومن ثم ينخفض حجم الائتمان المصرفي نتيجة لانخفاض سيولة البنوك التجارية.

عمليات السوق المفتوحة في التأثير بحجم الائتمان المصرفي

تعد هذه الأداة قليلة الفاعلية في البلدان العربية نتيجة لمتطلباتها العديدة منها أ-ضرورة وجود أسواق مالية ونقدية متطورة بحي تكون من الشمول والسعة مما يجعلها تعبر بحق عن إمكانيات النقود والائتمان الاقتصاد ما. كذلك توافر أوراق مالية وانتشارها بكميات كبيرة مثل اذونات الخزينة والأوراق التجارية والمالية الأخرى، وان يكون تداولها بشكل كبير وكذلك احتفاظ الأفراد بهذه الأوراق ضمن عناصر الثروة وهيكلها بشكل كبير أيضا.

ب- تتطلب نجاح هذه الأداة أن يكون هناك توافق بين رغبات وأراء البنك المركزي من جهة والبنوك التجارية والمشروعات والأفراد من جهة أخرى، ولكن قد ال تتفق المصال فعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأصول الحقيقة ويزيد من سيولة السوق النقدية ومع ذلك قد ال تستخدم البنوك التجارية هذه السيولة في زيادة الائتمان.

أن متطلبات هذه الأداة لا تتوافر في البلدان العربية، فال يوجد أسواق مالية ونقدية متطورة وال يكون هناك أنتشار في تداول واستخدام هذه الأوراق المالية والنقدية، كذلك يجرى استخدام هذه الأداة في الدول العربية في الظروف غير الطبيعية أي لتمويل العجز المالي الذي يحد في ميزانيات هذه الدول.

ثالثا:نسبة الاحتياطي ١

هو قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الأصول النقدية والودائع بموجب القانون أو بطلب من البنك المركزي، بصورة حساب جاري لدى البنك المركزي وبشكل رصيد دائم. تستخدم هذه النسبة في -:

-تسوية حسابات المقاصة بين البنوك ومواجهة النقص في نقدية الصندوق.
-تستخدم كسيولة فنية للتأثير في قدرة البنوك التجارية على من الائتمان

11

وبالتالي التأثير على عرض النقد من خلال التأثير على مضاعف الودائع.
-تعد بوصفها وسيلة لحماية المودعين من خطر تصرفات البنوك التجارية.

نسبة الاحتياطي في التأثير بحجم الائتمان المصرفي:

يظهر هذا التأثير في الائتمان المصرفي عند قيام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني فان في هذه الحالة سوف يقلل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان لان جزءاً من الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية سوف تحول إلى احتياطيات جامدة وكذلك يحدث انخفاض مضاعف الائتمان ، ومن ثم تقل قدرة البنوك التجارية على من الائتمان. ويقوم البنك المركزي برفع هذه النسبة عند معالجة التضخم للحد من قدرة البنوك التجارية على من الائتمان ويحد العكم عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة كأسلوب لمعالجة حالة الانكماش وتحريك النشاط الاقتصادي، فأن هذا الأجراء يؤدي إلى زيادة احتياطيات البنوك التجارية أي زيادة قدرتها على منح الائتمان.

١-عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مصدر سابق ص ٢

فاعلية نسبة الاحتياطي في التأثير بحجم الائتمان : تعد هذه الأداة غير فعالة في الحالات التالية:

-أن البنوك التجارية تحاول دائماً أن تقلل من تبعيتها للبنك المركزي وذلك عن طريق احتفاظها بسيولة عالية وكذلك احتفاظها بنوع من السيولة الحقيقية التي تمتاز بالبساطة وسهولة تحويلها الى أصول نقدية، مثل أذونات الخزينة وبعض الأوراق التجارية التي تستطيع البنوك التجارية ان تقوم ببيعها عندما يرفع البنك المركزي من الاحتياطي النقدي القانوني، وبالتالي تكون هذه الأداة في مثل هذه الحالة غير فعالة.

-أن التغير المستمر في نسبة الاحتياطي ي جعل البنوك التجارية في حالة عدم اليقين بالنسبة لعملياتها المالية والائتمانية.

-تعد هذه الأداة مفروضة فقط على البنوك التجارية ففي حالة رفع هذه النسبة على البنوك التجارية قد تقوم المؤسسات المالية الأخرى بزيادة حجم الائتمان الممنوح فضالاً على أن هذه الأداة تفرض على المصارف جميعها حتى التي تعاني من نقص في احتياطاتها النقدية لذلك تعد هذه الأدوات (سعر الخصم ، وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني)تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح من دون أن تؤثر على تخصيصه بين الاستعمالات والقطاعات المختلفة.

المطلب الرابع

تحليل واقع تأثير الأدوات الكميه على الائتمان المصرفي في العراق (٢٠١٠-٢٠٢١)

جدول (١)الأدوات الكميه للسياسة النقدية (٢٠١٠_٢٠٢١)

١-سعر الصرف

السنة	سعر الصرف الرسمي	نسبة التغير السنوي	سعر الصرف الموازي	نسبة التغير السنوي
٢٠١٠	١١٧٠	٠.٠٠	١١٨٥٠	٠.٣٤
٢٠١١	١١٧٠	٠.٠٠	١١٩٦	٠.٨٤
٢٠١٢	١١٦٦	-٠.٣٤	١٢٣٣	٣.٠٩
٢٠١٣	١١٦٦	٠.٠٠	١٢٣٢	-٠.٠٨
٢٠١٤	١١٨٨	١.٨٩	١٢١٤	-١.٤٦
٢٠١٥	١١٩٠	٠.١٧	١٢٤٧	٣.٠٥
٢٠١٦	١١٩٠	٠.٠٠	١٢٧٥	١.٩٢
٢٠١٧	١١٩٠	٠.٠٠	١٢٥٨	-١.٣٣
٢٠١٨	١١٩٠	٠.٠٠	١٢٠٩	-٣.٩٠
٢٠١٩	١١٩٠	٠.٠٠	١١٩٦	-١.٠٨
٢٠٢٠	١١٩٠	٠.٠٠	١٢٣٤	٣.٦٨
٢٠٢١	١٤٧٠	٠.٠٠	١٤٧٤	٣.٦٨

المصدر: البنك المركزي العراقي .

نلاحظ من خلال الجدول (١) أن من (٢٠١٠-٢٠١٣) شهدت هذه المدة استقراراً واضحاً في سعر الصرف الدينار العراقي أمام الدولار وسبب ذلك هو تراكم الاحتياطيات الأجنبية في خزائن البنك المركزي اولا و ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ثانياً اذ بلغ ما يقارب (٦٠&)للبرميل وتجاوز ذلك بعد عام (٢٠١٢) وفي عام (٢٠١٤) بلغ سعر الصرف الدينار أمام الدولار في السوق الموازي ما يقارب (١٢١٤) دينار لكل دولار رغم الأحداث التي شهدتها البلاد في تصاعد المواجهات ضد تنظيمات داعش الإرهابية الا ان سعر الصرف بقي محافظاً على[12]

1. علي ميرزا ،متابعة سوق الصرف في العراق منذ اقرار موازنة (٢٠١٥) ،شبكة الاقتصاديين العراقيين ،بغداد،٢٠١٥، ص ١-٢.

استقراره وعدم اتساع الفجوة بين الطرفين الرسمي والموازي اما في عام (٢٠١٥) فقد تفاعلت عدة عوامل ادت إلى اتساع الفجوة ما بين السوق الرسمي والموازي[13] إلى(١٢%) بعد ما كانت لا تتجاوز (٥%) اما العامين (٢٠١٧-٢٠١٨) فشهد سعر الصرف في السوق الموازي تحسناً ملحوظاً بعد تعافي أسعار النفط في السوق العالمية اذ بلغ (١٢٥٨-١٢٠٩) دينار عراقي لكل العامين اما في المدة مابين (٢٠١٩-٢٠٢١) كان ما يقارب (١٤٧٤- ١٢٣٤) دينار عراقي .

هذا مؤشر على نجاح السياسة النقدية لتحقيق استقرار عالٍ في سعر الصرف الدينار العراقي.

٢-نسبة الاحتياطي القانوني

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني %
٢٠١٠	٢٠
٢٠١١	٢٠
٢٠١٢	٢٥
٢٠١٣	٢٥
٢٠١٤	٢٥
٢٠١٥	١٥
٢٠١٦	١٥
٢٠١٧	١٥
٢٠١٨	١٥
٢٠١٩	١٥
٢٠٢٠	١٥
٢٠٢١	١٥

المصدر البنك المركزي العراقي ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الاحصائية السنوية .

استمرت السلطة النقدية في استخدام هذا الأداة تنفيذاً للسلطة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي وتماشياً مع الظروف الاقتصادية للبلاد ونتيجة اتحسن الظروف الأمنية والاقتصادية للبلاد والغرض تشجيع الاستثمار وتحفيز المصارف للتوجيه نحو السوق فقد تم تحقيق نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية مرتين خلال العام من (٢٥%)إلى(٢٠%) في عام ٢٠١٠ وكذلك عام ٢٠١١ بلغت

١-البنك المركزي العراقي، دائرة الأبحاث والإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٨ ، ص ٢٥.

نسبة الاحتياطي القانوني (٢٠%) في ٢٠١٢ زاد البنك المركزي العراقي من نسبة الاحتياطي القانوني ٢٥%من اجل مواجهة المخاوف بشأن التضخم وزيادة فعالية السياسة النقدية في السيطرة على المعروض النقدي ساعد ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني على زيادة ثقة المستثمرين وتحسين استقرار النظام المالي إلى حد ما ومع ذلك في ٢٠١٥ خفض البنك المركزي العراقي نسبة الاحتياطي القانوني إلى ١٥% استجابة لانخفاض أسعار النفط وعدم استقرار الاقتصادي الناجم عن الحرب ضد داعش . قرار هذا التخفيض في نسبة الاحتياطي القانوني لزيادة السيولة في النظام المالي وتقديم المزيد من الدعم للاقتصاد خال فترة الضغط الاقتصادي. في السنوات اللاحقة، ظلت نسبة الاحتياطي القانوني في العراق عند (15٪)، حيث سعى البنك المركزي العراقي الى تحقيق التوازن بن الحاجة الى السيولة في النظام المالي والحاجة الى الحفاظ على السيطرة على المعروض النقدي ومنع التضخم. [141]

٣-سعر الخصم

السنه	سعر الخصم
٢٠١٠	٦.٠٦
٢٠١١	٥.٩١
٢٠١٢	٥.٨٧
٢٠١٣	٥.٧٥
٢٠١٤	٥.٤٣
٢٠١٥	٥.١٦
٢٠١٦	٤.٨٦
٢٠١٧	٤.٧٥
٢٠١٨	٤
٢٠١٩	٤
٢٠٢٠	٤
٢٠٢١	٤.٥٧

المصدر البنك المركزي العراقي، وزارة التخطيط والتعاون، الاحصائية السنوية.

سعر الخصم هو السعر الذي يحدده البنك المركزي لأقراض البنوك التجارية ويحدد نغمة أسعار الفائدة في الاقتصاد من خلال رفع أو خفض معدل الخصم ويستخدم كأداة رئيسية في السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم واستقرار العملة فمن خلال للبيانات الموضحة أعلاه في الجدول (٣) اتجاهات سعر الخصم المثبتة من قبل البنك

١-البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية للعام (٢٠١٦) .

المركزي العراقي بوصفة أداة رقابية على المصارف التجارية للمدة من (٢٠١٠-٢٠٢١) في عام (٢٠١٠) بلغ سعر الخصم (٦.٠٦) هذا يدل على أن البنك المركزي العراقي اتبع سياسة انكماشية لغرض خفض معدلات التضخم والمحافظة عليها فضلاً عن فرض رقابة غير مباشرة على المصارف التجارية لتحقيق أهدافه ولم يستمر بالارتفاع فقد انخفض عام (٢٠١١-٢٠١٥) فكان يتراوح ما بين (٥.١٩-٥.١٦) وهذا يدل ان السياسة النقدية أخذت منحى اخر في سياستها النقدية لتكون توسعية بدلاً من انكماشيه وقد استمر البنك المركزي العراقي في خفض سعر الخصم على المصارف التجارية فقد بلغ عام (٢٠١٦-٢٠٢١) فكان يتراوح ما بين (٤.٨٦-٤.٥٧) .

٤-عمليات السوق المفتوحة[15]

السنة	عمليات السوق المفتوحة
٢٠١٠	١٠.٧٥
٢٠١١	٩.٤٧
٢٠١٢	٨.٢٧
٢٠١٣	٩.٣٧
٢٠١٤	٧.٨٥
٢٠١٥	٧.٩٣
٢٠١٦	٦.٤٨
٢٠١٧	٦.٨٨
٢٠١٨	٧.٧٥
٢٠١٩	٧.٧٢
٢٠٢٠	٧.٦٩
٢٠٢١	٨.٥٨

المصدر البنك المركزي العراقي، وزارة التخطيط والتعاون ،الاحصائية السنوية .

حسب البيانات المتاحة لدينا فأن نسبة العمليات السوق المفتوحة في العراق بدأت بالارتفاع في ٢٠١٠ حيث بلغت (١٠.٧٥) حيث بدأت بالانخفاض حيث استمر الانخفاض إلى عام (٢٠٢١) ففي (٢٠١٤) انخفضت حيث بلغت (٧.٨٥) وذلك نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي لازمة مزدوجة تمثلت بدخول العصابات الإرهابية (داعش) إلى العراق وسيطرتها على المناطق المهمة في العراق بمؤسساتها كافة بما في ذلك البنك المركزي العراقي/فرع الموصل وافق ذلك انخفاض في الإيرادات النفطية

١-البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٨

العراقية نتيجة للانخفاض الحاد والمفاجئ في أسعار النفط عالمياً واستمر بالانخفاض حتى نهاية مدة البحث (٢٠٢١) بسبب عدم استقرار الاقتصاد في البلاد.

16

ثانيا تحليل الائتمان المصرفي

السنة	الائتمان النقدي	الائتمان التعهدي
٢٠١٠	١١٧٢١٥	٣٩٧٩٠
٢٠١١	٢٣٠٤٤٠	٣٩٠٣٢
٢٠١٢	٢٨٤٣٨٦	٤٤١٧٤
٢٠١٣	٢٩٩٥٢٠	٥٣٦٦٧
٢٠١٤	٣٤١٢٣٠	٥٠٩٠٨
٢٠١٥	٣٦٧٥٢٦	٤٠٥٣٣
٢٠١٦	٣٧١٨٠١	٣٣٢٨١
٢٠١٧	٣٧٩٥٢٨	٢٧٦٥١
٢٠١٨	٣٨٤٨٦٩	٢٥٣٣٦
٢٠١٩	٤٢٠٥٢٥	٢٥٢٦٩
٢٠٢٠	٤٩٨١٧٧	٢٥٤٥٠
٢٠٢١	٥٢٩٧١٥	٢٧٦٤٤

المصدر البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والأبحاث ،النشرة الاحصائية ،سنوات متنوعة .

يتضح من خلال الجدول ان الائتمان النقدي شهد زيادة خلال مدة البحث حتى بلغ عام ٢٠١٠ (١١٧٢١٥) مليار دينار وأثرت جائحه كورونا في تباطئه حتى بلغ عام ٢٠١٩ (٤٢٠٥٢٥) مليار دينار وعام ٢٠٢٠ (٤٩٨١٧٧) مليار دينار اما في عام ٢٠٢١ فقد انتعش قليلاً وأخذ بالتصاعد مجدداً .

اما الائتمان التعهدي بلغ عام ٢٠١٠ (٣٩٧٩٠)مليار دينار حيث زاد في ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٤ في ٢٠١٧ انخفض حيث بلغ (٢٧٦٥١) مليار دينار وفي المدة (٢٠١٨_٢٠٢١) زاد في ٢٠٢١ فقد وصل إلى ٢٧٦٤٤ مليار دينار وبالتالي قد شهد مساراً زمنيا متذبذباً مما يعكس تذبذب الأنشطة التجارية التي يغطيها هذا التمويل.

١-البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث للعام ٢٠١٨ .

الاستنتاجات

١-تعد السياسة النقدية من المؤثرات الاقتصادية في حجم وكلفة الائتمان المصرفي، فمن خلال استخدام أدواتها التي تأثر على سيولة المصارف التجارية، وبالتالي على قدرتها في منح الائتمان.

٢- من اولويات ادوات السياسة النقدية هو تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح من دون أن تأثر على تخصيصه بين الاستعمالات والقطاعات المختلفة.

٣-من خلال التحكم بعرض النقد من قبل السلطة النقدية فأنه يمارس تأثيراً واضحاً في الائتمان المصرفي من خلال العلاقة الطبيعية بين حجم الائتمان وعرض النقد.

٤- الائتمان المصرفي يحفز المستثمرين على زيادة الاستثمار، من خلال توفير التمويل اللازم للمستثمرين عندما تعجز مدخراتهم عن تلبية حاجاتهم الاستثمارية، وبالتالي يسهم هذا النوع من الائتمان بتنشيط عملية التنمية الاقتصادية.

التوصيات

١-استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وتوفير الأجواء كافة لعمل هذه الأدوات باعتبارها سهلة الاستخدام وذات تأثير واسع والتخلي تدريجياً عن استخدام أدوات السياسة النقدية المباشرة كتخصيص الائتمان وغيرها من الأدوات التي تأثر على عمل المصارف.

٢- تقديم الائتمان طويل الأجل، لأن هذا النوع من التمويل يقدم للمشاريع الاستثمارية وبالتالي يسهم في زيادة استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية وتحقيق التراكم الرأسمالي ومن ثم دعم عملية التنمية الاقتصادية.

٣- تطوير وتحدي المصارف التجارية الخاصة في العراق من خلال استخدام الأساليب الحديثة في الصيرفة وتطوير الكوادر البشرية من خلال إدخال العاملين في المصارف دورات تأهيلية لتطوير قدراتهم واطلاعهم على الاساليب الحديثة للصيرفة.

المصادر العربية

القران الكريم

اولاً : الكتب العربية

١-ابراهيم المصري ، الاقتصاد النقدي، (النقود والبنوك، البازل) دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠١٤ ، ص ١٠٥ ، ١٠٤ .

٢- القطابري ، محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية وتحصيلية و قياسية) ، غيداء للنشر، عمان، الاردن، ط٢٠١١.

٣-بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ٢٠٠٣ص ١١١.

٤- توماس ماير جيمس، م ، دوسينبري، روبرت ز.أليبر، النقود والبنوك والاقتصادي، ترجمة أ.د السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر،الرياض، ص ٤٨٦.

٥-عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد الجزئي والمصرفي "الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ٢٠١٢ ص ١٥٠.

٤- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية ٢٠١٣ ص ١٨.

٥-علي ميرزا ، متابعة سوق الصرف في العراق منذ اقرار موازنة (٢٠١٥) ، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد،٢٠١٥ ، ص١-٢.

٦-عوض إسماعيل الدليمي ، نقود وبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، ١٩٩٠ ص ٥٨٦.

٧-قدي عبد المجيد ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٦ ص ٥٣.

٨- مايح شبيب الشمري، د حسن كريم حمزه، التمويل الدولي، أسس نظرية وأساليب تحليليه ، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف،العراق،٢٠٠٥ ، ص ٢٣.

٩- صلاح الدين السيسي، قضايا مصرفيه معاصره، الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفيه،الاعتمادات المستنديه ،دار الفكر العربي، ٢٠٠٤ص ١٥.

١٠-وداد يونس يحيى النظرية النقدية النظريات المؤسسات السياسات (دار الكتب للطباعة والنشر) جامعة الموصل،٢٠٠٤ ، ص ١٦.١٣٤

ثانياً : التقارير والنشرات

١-جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث النشرة السنوية، ٢٠٠٩.

٢-البنك المركزي العراقي، دائرة الأبحاث والإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي، للأعوام (٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١) .
٣- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية للعام ٢٠١٦ .
٤- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية ، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، للعام ٢٠١٨ .

ثالثاً : بحوث والدراسات

١-زياد عبد النجم السوداني، الائتمان المصرفي، وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه، مجله دراسات محاسبيه وماليه، المجلد ٧ ، العدد ١٩ ، ٢٠١٢ ، ص ٣٠٥ .

رابعاً : الرسائل والاطاريح

١- القريشي ، علي حاتم عبد، تفعيل ادوات السياسة النقدية، في الأقطار النامية مع الاشارة للعراق للمدة (٢٠٠١-١٩٩٠) رساله ماجستير الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٠٠٥.
٢-علياء كاظم عيال السعيدي السياسة الائتمانية للمصارف العراقية الواقع والافاق، دراسه تحليليه للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٤ .